

عربيات دوليات

تأجيل تدمير جسر المغاربة

طلب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من بلدية القدس ووزارة الدفاع، تأجيل تدمير جسر المغاربة الذي يربط بين منطقة حائط البراق والمسجد الأقصى. وأكد مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى أن قرار نتنياهو يأتي بسبب حساسية الموضوع، وبعد تحذيرات من مصر، تفيد بأن تدميره في هذا الوقت سيؤدي إلى تظاهرات في ساحة التحرير حول الموضوع الإسرائيلي. وأفادت تقارير إعلامية إسرائيلية بأن نتنياهو سيجري نقاشاً واسعاً لإيجاد حل لهذه المشكلة، التي تمثل إحدى بؤر التوتر بين إسرائيل والفلسطينيين والأردن. ولفتت هذه التقارير إلى أن اتفاقاً جرى التوصل إليه قبل عدة أشهر، بين إسرائيل والأردن بشأن استبدال الجسر الحالي بأخر، لكن الأردنيين تراجعوا في اللحظة الأخيرة، ومنذ ذلك الوقت تجري اتصالات بين البلدين لإيجاد حل لمشكلة الجسر. (الأخبار)

بيريز يلتقي الملك الأردني في عمان

أجرى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز (الصورة) أمس محادثات مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عمان في زيارة لم تُعلن مسبقاً. وأفاد الديوان الملكي الأردني في بيان بأن الملك عبد الله والرئيس الإسرائيلي بحثا خلال اللقاء «سبل تجاوز العقبات التي



تعرض إحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين وفي إطار قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها، وخاصة مبادرة السلام العربية وبما يعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». (أ ف ب)

إسرائيل تسمح ببناء وحدة استيطانية 119

أعلنت حركة السلام الآن الإسرائيلية المناهضة للاستيطان أمس أن وزارة الدفاع وافقت على بناء أكثر من 119 وحدة استيطانية، من بينها 50 في مرحلة البناء حالياً في مستوطنة شيلو شمال الضفة الغربية. ووفقاً لحاغيت أوفران، المسؤولة في الحركة، لم تحصل عملية البناء التي بدأت قبل نحو عام على التراخيص الحكومية اللازمة، وحُصل عليها قبل شهر واحد فقط من وزارة الدفاع. (أ ف ب)

الحديث عن أهمية احتفاظ كل طرف بالآلية التي يراها مناسبة بالقول «ليس بالضرورة تبني آلية واحدة في المقاومة، وتعدد الآليات والوسائل ضماناً حقيقية لنجاح أي عمل، وعلى القوى السياسية في المركز أن تفرق بين الأشياء، عليهم استخدام الآليات التي تناسبهم ويتركوا لنا العمل المسلح ضد النظام».

وأضاف «المهم أن نتفق على المشروع الوطني ونتوافق عليه، فلا نضع الصندوق أمام العربية، دعونا نتفق على محتوى المشروع الوطني، ثم نتفق على البرنامج الوطني، وعلى حتمية تغيير النظام بكل الوسائل المتاحة، ثم نجدول الوسائل بحيث نستخدم الأكثر اتفاقاً عليها والأقل كلفة، ثم نتقدم نحو الوسيلة التالية في حال عدم نجاح أو فاعلية الوسيلة الأولى».

كذلك لا يبدو أن التحالف قد يحظى بدعم خارجي على غرار الدعم الذي تلقته الحركات المنتمدة السودانية في السابق. ويفسر المتحدث باسم الخارجية السودانية، العبيد أحمد مروح، الانتقادات التي وجهها المجتمع الدولي لتحالف الجبهة الثورية، بالإشارة إلى أن المجتمع الدولي غير مستعد الآن لمساعدة أي عمل مسلح من شأنه أن يناهض ما بناه المجتمع الدولي طيلة ستة أعوام في السودان. وأوضح مروح لـ«الأخبار» أن الحكومة وافقت على اتفاق الدوحة بضغط من المجتمع الدولي، كما أن الولايات المتحدة وبعض دول العالم من أكبر المستثمرين في قضية دارفور وبعثة حفظ السلام المشتركة في الإقليم «يوناميد» تعدّ من أكبر البعثات الأممية.

إلا أن المتحدث باسم حركة العدل يقبل من نقد المجتمع الدولي، مشيراً إلى أن الموقف الدولي اكتفى بالانتقاد، ولم يرتق إلى مستوى إدانة التحالف. وأضاف بلال «المجتمع الدولي أعرب عن موقفه من الحرب لأن أضرارها كبيرة، لكن بالمقابل نحن أوضاعنا موفقتنا بأن الحكومة لا تريد التسوية السياسية وفرضت علينا الحل العسكري، وأوضحنا لهم أن الحرب اتسعت لشمال كردفان والنيل الأزرق وأن عدد الضحايا قد ازداد في الآونة الأخيرة، ولذلك لا خيار سوى إسقاط النظام بكل الوسائل».

لـ«الأخبار»، قدرة تلك التحالفات على إحداث أي أثر. وأوضح أن «الحركات المسلحة ستشكل مصدر قلق وإزعاج للحكومة في الخرطوم، لكنها لن تغلج في إزالتها»، وهو أمر رفضه المتحدث باسم حركة العدل والمساواة جبريل بلال، مؤكداً قدرة التحالف على إسقاط النظام.

وأكد لـ«الأخبار» أن قوى المقاومة التي شكلت التحالف وبكل ما تملك من ترسانة عسكرية وما حولها من شعبية واسعة تستطيع أن تغتبر النظام في أقرب وقت ممكن، مستفيدة من مواضع الخلل التي صاحبت دخول حركة العدل والمساواة أم درمان.

بدورها، تؤكد حركة تحرير السودان فصيل مناوي أن تحالف الجبهة الثورية لا يحتاج إلى من يُملئ عليه سائداً يفعل، وأن الجبهة تحتفظ بالبيات الخاصة لإسقاط النظام والمتمثلة في العمل العسكري. وشدد القيادي في الحركة، عبد العزيز سام، على أن القوى الثورية لا تحتاج من القوى السياسية في الخرطوم إلى أن تقترح أو تُملئ عليها ما قدمت من أجله الشهداء. وأضاف في حديث مع «الأخبار» «لم نطلب من القوى السياسية الداخلية أن تتبنى وسيلة الكفاح المسلح، مطلوب منها الاتفاق معنا على الرؤية والبرنامج، أما الآليات فلم نطلب منها تبني العمل المسلح، وكما يجب عليها أن لا تطلب منا التخلي عن الآلية التي نعتقد أن النظام لن يزول بدونها». وبرر



تاريخ قوة الهامش

لم يكن تحالف قوى الهامش هو الأول من نوعه في التاريخ السياسي السوداني، الذي عرف في القرن الماضي تحالف قوى الريف كما عرف أيضاً التجمع الوطني الديمقراطي، لكن التغييرات الإقليمية والدولية المحيطة بالسودان الآن ربما لن تأتي في مصلحة الجبهة الثورية. وفيما يستبعد المتحدث باسم الخارجية السودانية العبيد أحمد مروح أن يلبي الهامش دعوة إسقاط الحكومة في المركز نتيجة ما سماه المقاومة الذاتية المناهضة لإطاحة الحكومة المركزية، باعتبار أن الحكم الفيدرالي أوجد شبه إجماع بأن قضايا الهامش لم تعد مباشرة مع المركز، بل مع الحكومات الولائية التي يقوم عليها أبناء الولاية ذاتها، نبّه المختص في الشأن دارفور والخبير في الأمم المتحدة، يوسف بخيت إلى أن الوقت والجهد الذي ستبذله الحكومة مع الحركات المسلحة سيصرفها عن إعادة السلام إلى دارفور وتطبيق اتفاق الدوحة.

نتنياهو يرضخ للضغوط ويطلق الأموال الفلسطينية

في هذا الوقت، يبحث المجلس الوزاري، خلال جلسته يوم غد الأربعاء، مسألة تجميد أموال السلطة لاتخاذ القرار النهائي، بعدما قرر قبل أكثر من شهر تجميدها في أعقاب قبول فلسطين عضواً في منظمة «اليونسكو».

وكما هي العادة في التنافس الحزبي والسياسي الداخلي في إسرائيل، حوّل وزير الخارجية رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفغدور ليرمان، قضية الأموال الفلسطينية إلى مناسبة لإظهار مزيد من التشدد اليميني في مواجهة حزب «الليكود» الذي يترأسه رئيس الحكومة، إذ انتقد بشدة موقف نتنياهو من مسألة نقل الأموال إلى السلطة، وأعرب عن موقفه المعارض بشدة لهذا المسار، موضحاً «سنفعل كل شيء من أجل أن لا يتم نقل هذه الأموال وسنصر على موقفنا».

في المقابل، عبّر وزير الدفاع إيهود باراك عن موقفه الداعم لرئيس الحكومة في

الأسلحة الليبي على الأمن القومي الإسرائيلي. وفي محاولة لتبرير موقفه المغاير لكل الشعارات والتهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون تجاه السلطة، أعلن المتحدث باسم مكتب رئيس الحكومة أن موافقة نتنياهو على نقل الأموال الفلسطينية إلى السلطة جاء في أعقاب تراجعها عن التوجه إلى الأمم المتحدة، وفت المتحدث أيضاً إلى «أنه لا يوجد لنا أي مصلحة أو رغبة في التسبب بانهايار السلطة مالياً، وأكد أن قادة كثر اتصلوا بنتنياهو مثل (رئيس الوزراء البريطاني السابق) طوني بليير (الأمين العام للأمم المتحدة) بان كي مون وطلبوا بتحويل أموال السلطة فوراً».

في المقابل، أكدت مصادر إسرائيلية، لإذاعة الجيش، أن سبب تغيير موقف نتنياهو هو كثرة الاتصالات من زعماء العالم والخشبة من تحميله مسؤولية انهيار السلطة مالياً.

علي حيدر

رغم أن الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تلزم الأخيرة بنقل الأموال التي تجبها بحكم سيطرتها على المنطقة الجمركية الفلسطينية، إلا أن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الداعي إلى الإفراج عن أموال الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل منذ نحو شهرين، يعود إلى ضغط التطورات الإقليمية والحرص على عدم التسبب بما يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، ولا سيما أن قرار الإفراج لا يزال يحتاج إلى موافقة المجلس الوزاري المصغر.

ويأتي الموقف الإسرائيلي في الوقت الذي حذّر فيه نتنياهو من تداعيات الموجة الإسلامية التي تكتسح العالم العربي، ومن تداعيات الانسحاب الأميركي من العراق ومن فقدان السيطرة على مخزون

إسرائيل